الغاء «اتفاق القاهرة»: مواقف ومصالح

كان النضال الفلسطيني، وما زال، يسعى، باستمرار، الى ايجاد ما يسمى في «حرب الغوار» «قواعد آمنة» في الدول العربية المحيطة باسرائيل. وتحت ضغط اسرائيل، العسكري والدبلوماسي، حاولت الدول تلك منع منظمات المقاومة الفلسطينية المسلحة من اقامة مثل تلك القواعد، بالحسنى أحياناً وبالاكراه غالباً، حيث وجدت تلك الدول العربية أن مصالحها واستراتيجيتها تتعارضان مع الغايات الفلسطينية من وجود مثل هذه القواعد. وقد حكم مسألة وجود هذه «القواعد» عاملان أساسيان، هما: أولاً، توازن القوى بين منظمات المقاومة الفلسطينية وحلفائها داخل القطر العربي المعني، من جهة، وقوة السلطة الحاكمة في ذلك القطر، من جهة أخرى؛ وثانياً، تحالفات م.ت.ف. مع أقطار عربية أخرى، شكلت قوة ضغط، مادي ومعنوي، على الاقطار التي كانت م.ت.ف. جعلتها هدفاً لاقامة مثل تلك القواعد، التي حددتها كثافة الوجود الفلسطيني البشري فيها. والبلدان النموذجيان كانا الاردن ولبنان.

وقد استطاعت م.ت.ف. منذ ما بعد حرب العام ١٩٦٧، ترسيخ حقائق واقعة على الأرض، مستفيدة من العوامل آنفة الذكر، فرضت تنظيم علاقاتها مع الاردن ولبنان باعتبارهما مكاني مثل هذه «القواعد الآمنة» التي سوف ينطلق منها المقاتلون الفلسطينيون الى اسرائيل لتنفيذ عملياتهم والعودة اليها. ونظمت تلك العلاقات اتفاقيتان رعتهما القاهرة، وعرفتا باسمها، مع كل من الاردن ولبنان في العام ١٩٦٩. في المقابل، حاولت السلطتان، في الاردن ولبنان، تغيير الأمر الواقع الذي فرض مثل هاتين الاتفاقيتين؛ وتمكنت السلطة الاردنية، بعد معركتين شرستين في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١، من الغاء اتفاقية القاهرة الخاصة بها، كأمر واقع، أيضاً، كما فرضت. وحاولت السلطة اللبنانية، بدورها، الغاء الأمر الواقع الذي فرض عليها القبول باتفاقية القاهرة، لكنها فشلت لأسباب تعود الى طبيعة الوضع اللبناني، مما مكّن المقاومة الفلسطينية من الاستمرار في لبنان فترة أطول تحت غطاء الحرب الأهلية فيه. ولم يغير من الأمر كثيراً استقواء الجهات، التي كانت مهيمنة في لبنان، بسوريا في العام ١٩٧٦، حيث لسوريا حساباتها الخاصة بها، والتي منعتها، في حينه، من الحسم مع الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان؛ اذ ان هدف سوريا كان، ولا يزال، ضبط الورقة الفلسطينية تحت هيمنتها، وليس شطبها، لاستخدامها في المساومات الدولية والاقليمية، على التسوية في منطقة الشرق الاوسط. «ففي قضية السيطرة على مجالها الاستراتيجي تحتاج سوريا كذلك لجعل ' المقاومة الفلسطينية ' تحت توجهها... ولب الخلاف هو ان سوريا لا تقبل ان تكون هناك سياسة فلسطينية مستقلة عن خطها السياسي ولا تستطيع تحمّل ذلك، وهدفها جعل الفلسطينيين يسيرون وراء دمشق على أساس ان المسألة الفلسطينية أكثر أهمية من ان تترك للفلسطينيين... ويعتقد [الرئيس السوري، حافظ] الأسد بأن الفلسطينيين، شأنهم شأن الاردن والفئات اللبنانية، لا يمكن السماح لهم بالتدخل في صراع الحياة والموت مع اسرائيل؛ فالذي على المحك أكبر بكثير من أن يترك لصغار اللاعبين للتصرف حسب مشيئتهم. وكما قال لي فاروق الشرع، وزير الخارجية السوري، قبل أيام: لا يمكن لحركة تحرر وطني كمنظمة التحرير الفلسطينية ان تكون لها المناورة نفسها التي تتمتع بها دولة» (باتريك سيل، القبس، ١٩٨٧/٧/٧).

وقد فرض الغزو الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢، والحصار السوري لمدينة طرابلس في العام ١٩٨٣، على قوات م.ت.ف. مغادرة لبنان. وبدا مع بداية العام ١٩٨٤ وكأن الأمر في لبنان قد استتب لسوريا في جزء منه، ولاسرائيل في جزء آخر. لكن م.ت.ف. أعلنت انها تتمسك باتفاقية القاهرة